الخبراء يخشون «العواقب السلبية» المتعلقة بالتجارة والهجرة

الانتكاسات السياسية تهدد أجندة ترامب الاقتصادية

الاقتصاد الاميركي يواجه صعوبات عديدة

تهدد الانتكاسات السياسية قدرة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على تنفيذ إصلاحات اقتصادية موعودة ومشاريع بنى تحتية على الرغم من الظروف الاقتصادية الموانية، بحسب دراسة نشرت أمس.

وتظهر نتائج الدراسة التباعد المتصاعد بين ترمب وقطاع الأعمال، حيث غادر مديرون تنفيذيون مجالسه الاستشارية الأسبوع الماضي لينأوا بأنفسهم عن تعليقه على أحداث شارلوتسفيل وإعلانه أن المسؤولية تقع على الطرفين. وانتهت الأحداث بمقتل متظاهرة شابة دهسا بسيارة يقودها رجل من دعاة تفوق البيض.

ووفقا لـ"الفرنسية"، فإنه رغم أن الدراسة أجريت قبل أكثر من أسبوع من تلك الأحداث، إلا أنها تعكس القلق المتزايد لدى الشركات التي تفاءلت منذ انتخاب ترمب، باحتمال تطبيق إصلاحات ضريبية وإنفاق على البنى التحتية في إجراءات من شأنها تعزيز الاقتصاد. وقال المحلل لدى "الجمعية الوطنية لاقتصاد الأعمال" فرانك نوثافت، "أعتقد أن ذلك جزء من المخاوف، أن كل ما حصل أخيرا، خصوصا في الأسبوع الماضي، قد يضعف قدرة الإدارة على تمرير أجندتها التشريعية". وإذ أكد أنه لا يتحدث بلسان أعضاء الجمعية في الدراسة نصف السنوية، أوضح نوثافت لـ"الفرنسية"، أن لدى الإدارة عددا من المقترحات التشريعية المهمة جدا التي من شأنها تحفيز النمو وتعزيز الإنفاق، مضيفا "كل ما حدث يعرض الأجندة التشريعية للخطر، هل سيتم تمرير شيء؟". وفي حين أظهرت الدراسة أن معظم خبراء الاقتصاد يعتقدون أن السياسة المالية الحالية "صحيحة نوعا ما" إلا أنهم "متشائمون فعلا بشأن احتمالات (تطبيق) إصلاحات ضريبية ذات معنى في فترة قريبة".

وأظهرت الدراسة التي أجريت من 18 تموز (يوليو) إلى 2 آب (أغسطس) الماضيين، لدى 184 من أعضاء الجمعية، احتمالا بنسبة 10 في المائة، فقط لتمرير مثل هذا التشريع هذا العام، و15 في المائة، لتمريره في 2018.

وقال أكثر من نصف المستطلعين إن من شأن فرض إصلاحات ضريبية أن يضيف أقل من نصف نقطة مئوية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات العشر المقبلة، فيما توقع ثلثهم أن يؤثر ذلك في النمو بما يراوح بين نقطة ونقطتين مئويتين. ويخشى خبراء اقتصاد الأعمال أيضا "العواقب السلبية" لسياسات ترمب المتعلقة بالتجارة والهجرة.

وفي تلك القطاعات، قال ريتشارد دي كيزر مدير الدراسة التي أعدتها الجمعية إن "المشاركين في الدراسة يمنحون الإدارة علامات سلبية". ودي كيزر هو أيضا نائب الرئيس التنفيذي وخبير اقتصادي لدى شركة ويلز فارغو. وشرح نوثافت الذي هو أيضا كبير خبراء الاقتصاد لدى شركة "كور–لوجيك" أن كل ما يمنع الشركات من اتخاذ قرارات استثمارية، بالنسبة للصادرات أو الواردات، يمكن أن يتسبب في تأجيل النفقات والتأثير في الاقتصاد.

وأضاف أنه عندما تكون السياسات "متعددة والبيئة قابلة للتغير بشكل كبير، فإن الشركات يمكن أن تتردد" ملمحا إلى أن "الاستثمار جزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي". من ناحية أخرى، فإن القيود على الهجرة تضر بالشركات التي تعاني مشكلة في إيجاد عمال، خصوصا في قطاعي بناء المنازل والتكنولوجيا المتقدمة. وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، قال نوثافت إن الدراسة تظهر أن لدى خبراء الاقتصاد الآن "اعتقادا أكبر" مقارنة بالأشهر الستة الماضية لجهة أن الاحتياطي الفيدرالي سيرفع سعر الفائدة مرة أخرى هذا العام.

وفيما قال 61 في المائة إن السياسة النقدية "صحيحة نوعا ما"، توقع 53 في المائة زيادة ثالثة للفائدة هذا العام، بحسب الجمعية.

وبالمقارنة تزداد شكوك خبراء اقتصاد السوق إزاء إمكان القيام بخطوة ثانية، يتوقع أن تكون في كانون الأول (ديسمبر) المقبل، عند الأخذ في الاعتبار نسبة التضخم المنخفضة رغم النسبة المنخفضة جدا للبطالة. وحتى مديرو البنوك المركزية منقسمون بشأن السرعة التي يتعين فيها رفع الفائدة.

انقلاب في قطاع السيارات الصيني

«جريت وول موتور» تخطط لشراء «فيات كرايزلر»

جريت وول موتور تنوي شراء فيات كرايزلر

أعلنت شركة "جريت وول موتور" الصينية ، نيتها تقديم عرض طموح لشراء مجموعة السيارات الأمريكية–الإيطالية "فيات كرايزلر أوتوموبيلز" كاملة أو جزء منها. وبحسب "الفرنسية"، فإن اتفاق من هذا النوع سيشكل انقلابا رئيسيا في قطاع صناعة السيارات الصيني، إلا أنه قد يحدث هزات سياسية في الولايات المتحدة، بعدما اشتكى الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مرارا من اختلال التوازن التجاري مع العملاق الآسيوي.

وتحتل "جريت وول موتور" المرتبة السابعة بين أكبر شركات تصنيع السيارات الصينية من ناحية المبيعات التي بلغت 1.07 مليون سيارة في الصين العام الماضي. ولكن عملية شراء لـ"فيات كرايزلر أوتوموبيلز" ستضع الشركة في مرتبة أعلى.

وقالت متحدثة باسم "جريت وول موتور"، "هناك نية للقيام بعملية الشراء"، رغم رفضها الإفصاح بشأن إن كان الاتفاق المحتمل سيشمل عملاق تصنيع السيارات كله أو إحدى علاماته التجارية فقط. وذكرت نشرة "أوتوميتف نيوز" الأمريكية التي تعنى بقطاع تصنيع السيارات في وقت سابق أن رئيسة "جريت وول موتور"، وانغ فينغينغ، أفادت في رسالة عبر البريد الالكتروني بأن شركتها تنوي شراء علامة "جيب" من شركة "فيات كرايزلر أوتوموبيلز".

واعتبرت "أوتوميتف نيوز" أن "جيب" تعد "جوهرة التاج لـ"فيات كرايزلر أوتوموبيلز"، وخصوصا أن سمعة هذه العلامة التجارية تعود إلى الحرب العالمية الثانية. وتعرف "جريت وول" بسياراتها الرياضية التي تلقى رواجا في الصين.ومع تراجع مبيعاتها في الولايات المتحدة، قد يكون الاستحواذ الصيني بمثابة طوق نجاة لـ"فيات كرايزلر" –– وتحديدا العلاماتها التجارية "كرايزلر" و"دودج" و"فيات".

ورفض متحدث باسم "فيات" التعليق فيما ارتفعت أسهم الشركة في سوق الأسهم بميلانو على خلفية التقارير بشأن الاتفاق المحتمل.

وقالت المتحدثة باسم الشركة الصينية "بالتأكيد سنأخذ نيتنا شراء "فيات كرايزلر أوتوموبيلز" على محمل الجد". وأضافت "بالنسبة للخطط المتعلقة بالمراحل المقبلة فهي مسألة ترتبط باستراتيجية الإدارة العليا". وتابعت أن اهتمام "جريت وول" بشراء "فيات كرايزلر أوتوموبيلز" "يتوافق بشكل كبير مع مسارنا للتطوير المهني واستراتيجية الوصول إلى العالم".

خبير دولي: إزالة وصف «إسلامية» قد يفتح للمصارف أبوابا جديدة

المصارف الاسلامية تواجه ضغوطا شديدة

قال الخبير المالي والشريك في ديلويت للاستشارات والضرائب بلوكسمبورغ ماركو ليكتفوس، ، إن المصارف الإسلامية قد تكون بحاجة لمراجعة جذرية لعلاماتها التجارية، بما في ذلك استخدامها لوصف "إسلامية" بحال رغبت في الوصول إلى العالمية وتجاوز أسواق الدول المسلمة، مضيفا أنه معجب بهذا النوع من التمويل بسبب القيم الحقيقية التي يختزنها.

وحول أهمية قيام المصارف الإسلامية بعملية إعادة النظر بعلاماتها التجارية قال ليكتفوس: "الأمر مهم جداً. المصارف الإسلامية اليوم تعاني جراء كونها جديدة على الساحة المصرفية نسبيا، لذا أحد الأمور التي نحن بحاجة لإنجازها هي جعلها موجهة نحو أكبر شريحة ممكنة من المستهلكين وتثقيف العملاء سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين. يجب إرضاء احتياجاتهم. ولكن علينا تذكر أن لديهم نفس احتياجات العملاء في البنوك التقليدية، ويجب امتلاك قدرة التوسع والوصول إلى عدد أكبر من العملاء الذي لديهم مصادر دخل أكبر، وأن تكون قادر على بناء نماذج أعمال ناجحة تعوض بعض الشيء عن ارتفاع كلفة التمويل الإسلامي."

وتابع ليكتفوس بالقول: "إذن من المهم جداً الوصول الى شريحة أكبر من الناس. ومن أجل تحقيق كل ذلك يجب التصدي للعوائق التي تتمثل في توعية العملاء أن هذه المنتجات موجهة للمسلمين وغير المسلمين من العملاء، ولذلك فإن هنالك حاجة لإعادة تصنيف ووسم العلامة التجارية لتحقيق ذلك."

وحول إمكانية أن تشمل عملية مراجعة العلامات التجارية إزالة ما يربط المصارف بالإسلام قال ليكتفوس: "كلمة 'الإسلامية' قد يكون لها نتائج عكسية بعض الشيء، بعضها أوتوماتيكي، فإذا أردت أن أعلن عن علامتي التجارية لنوع معين من الناس فسيكون عملائي من تلك الفئة حصرا وسأكون كمن يقصر خدماته على فئة محدودة من المستفيدين، إلا إذا كنا في دولة ذات غالبية مسلمة."

وتابع بالقول: "لكننا نحاول ان نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وبالتالي علينا الابتعاد عن تحديد الفئة المستفيدة. الامر الثاني، يتمثل بوجوب التوجه إلى العميل الدولي ما يعني أنه إذا كان لديك شعار يؤدي إلى تحديدك جغرافيا ويعمق ذلك في الذاكرة فهذا سيحد من عملك ويصعّب مهمة توعية عملائك، وعليه يجب التخلص من هذا التأطير والذهاب نحو استقطاب جمهور أكبر متعدد."

وحض ليكتفوس على تغيير النظرة العامة للمصارف الإسلامية والتأكيد على طابعها التجاري ووجودها لتلبية أهداف العملاء والزبائن وليس القيام بالأعمال الخيرية بالضرورة، معتبرا أن هناك حاجة لترويج تلك المصارف بالاعتماد على الجانب الأخلاقي فيها بما يبرر ارتفاع تكلفة نشاطاتها.

6 مصارف عالمية متهمة بمحاولة السيطرة على سوق الائتمان الأميركية

مصارف تحاول السيطرة على سوق الائتمان الأميركية

قدمت ثلاثة صناديق أمريكية للمعاشات التقاعدية شكوى ضد ست مجموعات مصرفية رئيسة متهمة إياها بتأسيس تفاهمات ثم الاتفاق معاً على التعامل مع سوق الائتمان.

وطبقاً لمعلومات نشرتها الصحف السويسرية اول أمس الاثنين ، فالمؤسسات المعنية، أربعة منها أمريكية، هي بانك أوف أميركا، وجولدمان ساكس، وجي بي مورجانتشيس، ومورجان ستانلي، ومصرفان سويسريان هما كريدي سويس، و يو بي إس. ورفض المصرفان تأكيد أو نفي النبأ، إثر اتصالات أجرتها "الاقتصادية".

وتنبع الشكوى الجماعية من صناديق المعاشات التقاعدية العامة لنظام تقاعد موظفي القطاع العام في ولاية أيوا، ونظام تقاعد موظفي مقاطعة أورانج، ونظام تقاعد موظفي مقاطعة سونوما. ورفعت الدعوى يوم الأربعاء الماضي في محكمة المنطقة الجنوبية بنيويورك.

ويتهم أصحاب الشكوى المصارف بالتواطؤ في سوق الائتمان منذ 2009. ومن المدعى عليهم أيضاً، مؤسسة إيكوال لاند، المتخصصة في إقراض الأوراق المالية وتعمل كوسيط بين المصارف والشركات. ووفقاً للمعلومات الصحافية، فإن الإقراض في سوق الأوراق المالية يمثل 1.72 تريليون دولار من الأسهم.

وتركت مخاطر ظهور إجراءات تقاض جديدة في الولايات المتحدة يُحتمل أن تكون مُكلفة، آثاراً متوسطة على سوق الأوراق المالية السويسرية "إس إم آي". وانخفضت أسعار الأسهم الاسمية لكريدي سويس بنسبة 0.4 في المائة إلى 14.32 فرنك سويسري (15.07 دولار) وتلك التابعة للمصرف السويسري الأول، يو بي إس، بحدود 0.2 في المائة إلى 16.20 فرنك (17.05 دولار). ويعرف الائتمان بعمليات الإقراض والاقتراض، حيث إن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة أن يكونوا قادرين على الاستثمار بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض.

وقد يتم ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض ويسمى الائتمان المباشر، وهناك جانب آخر يتم عن طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة المالية بين الطرفين وتكون الوساطة غير المباشرة. أي أنها وساطة بين من لديهم فائض من المال والذين لا يملكون هذا الفائض المالي، وبعبارة أخرى، الذين لا تتوافر عندهم السيولة النقدية.

والائتمان ضرورة جوهرية للاقتصاد فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة إنتاج رأس المال.

15 بندا لتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة والاتحاد الجمركي

مساعي لتفعيل التجارة العربية

بدأت أعمال اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة ، مناقشة الملف الاقتصادي للدورة الوزارية الـ100 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقررة الخميس المقبل، الذي يتضمن 15 بندا، تتمحور حول تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، بمشاركة كبار المسؤولين بوزارات الاقتصاد والمالية بالدول العربية.

وأكد حسين الشويش مدير إدارة العلاقات الاقتصادية العربية والإسلامية بوزارة المالية، أهمية المواضيع التي تناقشها اللجنة في تفعيل العمل العربي المشترك ويأتي في مقدمتها التحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية المقبلة في الرياض في آذار (مارس) المقبل.

وقال إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي عصب العمل الاقتصادي العربي المشترك فمن خلالها تزدهر التجارة العربية البينية وتزداد وتيرة الاستثمارات العربية المتبادلة وتنشط العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. وأشار الشويش إلى أن جدول الأعمال يتضمن عديدا من الأمور التي تحظى بالاهتمام خاصة ما يتعلق بتطورات الاتحاد الجمركي العربي، معربا عن أمله في تسريع الخطى في هذا الجانب. من جانبه، أشار السفير كمال حسن علي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية إلى أن محور أعمال هذه الدورة هو "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي". ودعا إلى ترتيب الأوضاع الاقتصادية العربية من خلال تنفيذ قرارات القمم العربية، وكذلك القمم العربية مع التجمعات الأخرى، لافتا في هذا الإطار إلى وجود مقترح أمام الجانبين العربي والإفريقي لإقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بين الإقليمين. وأكد أهمية العمل على تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وضرورة الاهتمام بالمشروع العربي للتنافسية في ضوء البرنامج الذي وضعته المنظمات العربية المتخصصة في هذا المجال، مشددا على ضرورة إيلاء الدول العربية مسألة الأمن الغذائي الأهمية اللازمة وهو موضوع مطروح ضمن بنود جدول الأعمال. وأوضح أن مشروع جدول الأعمال يتضمن أيضا مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية وإعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لقمة الرياض آذار (مارس) 2018 ومتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في مالابو تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 في جولتها الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية: روسيا تقلص اعتمادها على الدولار

أكد وزير التنمية الاقتصادية الروسي ماكسيم أوريشكين أن روسيا تتخذ خطوات لتقليص اعتمادها على العملة الأمريكية (الدولار) في تعاملاتها.

وقال الوزير الروسي: "هناك اتجاه كبير لتقليص دور الدولار في الاقتصاد الروسي، وبالفعل، اتخذ البنك المركزي الروسي خطوات مهمة ضد القروض المقومة بالعملة الأجنبية".

وتظهر بيانات المركزي الروسي لشهر أغسطس/آب أن نحو 60% من حجم دين البلاد الخارجي مقوم بالعملة الأمريكية، وهو أدنى مستوى منذ عام 2014.

ويقول الخبراء إن العقوبات الغربية ضد روسيا وسياسة البنك المركزي الروسي النقدية جعلت من القروض المقومة بالروبل أكثر جاذبية من الدولار، كذلك الودائع بالروبل هي أيضا أكثر جاذبية من العملات الأجنبية.

وفي يونيو/حزيران، خفضت روسيا استثماراتها في سندات الخزانة الأمريكية بمقدار 5.8 مليار دولار لتصل إلى 101.9 مليار دولار، على إثر ذلك تراجع ترتيبها في قائمة أكبر حائزي السندات الأمريكية إلى المرتبة الـ14.

وكان نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، قد أعلن الأسبوع الفائت أن موسكو ستسرع العمل على تقليص اعتمادها على منظومات الدفع الأمريكية وعلى الدولار، وذلك ردا على العقوبات الأمريكية.

حينها، أشار ريابكوف إلى أهمية تأسيس منظومات اقتصادية تخفف اعتمادها على الدولار والنظام النقدي والمالي الأمريكي، ما سيقلل من التبعية للنظام المالي الأمريكي.

«توتال» تشتري «ميرسك أويل» مقابل 7.45 مليار دولار

أعلنت المجموعة الفرنسية النفطية "توتال" اليوم الاثنين شراء شركة الاستكشاف والإنتاج النفطي "ميرسك أويل" لقاء 7.45 مليار دولار من مجموعة "أيه بي مولر – ميرسك" الدنماركية.

وقال رئيس مجلس إدارة "توتال"، باتريك بويانه، في بيان: "إن إضافة نشاطات "ميرسك أويل" ستجعل "توتال" ثاني أكبر شركة مشغلة في بحر الشمال، باستفادتها من مواقع كبيرة في المملكة المتحدة والنرويج والدنمارك".

ووافق مجلسا إدارتي الشركتين على العملية، التي تقضي بشراء كامل "ميرسك أويل". وبموجب الصفقة فستقدم "توتال" 4.59 مليار دولار من أسهمها الخاصة إلى "أي بي مولر – ميرسك" وستأخذ على عاتقها ديونا "لميرسك أويل" بقيمة 2.5 مليار دولار، أي أن قيمة الصفقة تبلغ 7.45 مليار دولار (6.3 مليار يورو).

وستحصل الشركة الدنماركية بذلك على أسهم تشكل 3.75% من رأس مال "توتال"، التي عرضت أيضا على "إيه بي مولر – ميرسك" مقرا لمجلس إدارتها. ويفترض أن تنجز الصفقة في الربع الأول من 2018. ويرى باتريك بويانه أنه إلى جانب بحر الشمال، فإن "تضافر النشاطات الدولية المتكاملة لتوتال وميرسك أويل في خليج المكسيك بالولايات المتحدة والجزائر وشرق إفريقيا وكازاخستان وأنغولا سيعزز موقع (المجموعة الفرنسية) التجاري والمالي والعملي". وبدأت "توتال" برنامج توفير لمواجهة تراجع أسعار النفط المستمر منذ ثلاث سنوات، لكنها أعلنت مؤخرا أنها مستعدة للقيام بعمليات استحواذ.

محكمة روسية ترفض تلبية طلب «سيمنس» في قضية التوربينات

رفضت محكمة التحكيم في موسكو تلبية طلب "سيمنس" بفرض حجز على توربينات غاز وردتها الشركة الألمانية إلى روسيا، وتدعي أنها نقلت إلى القرم الروسية، الخاضعة لعقوبات، من دون موافقتها.

كما حددت محكمة التحكيم في موسكو 18 سبتمبر المقبل، موعدا لبدء النظر في دعوى شركة "سيمنس"، تقول فيها إن 4 توربينات غاز وردتها لمشروع في تامان، جنوب روسيا، تم نقلها إلى شبه جزيرة القرم.

وتزعم الشركة الألمانية أن ذلك يعد انتهاكا واضحا لعقودها، والتي تحظر بحسب "سيمنس" على العميل توريد معدات للقرم الروسية، بسبب خضوع شبه الجزيرة منذ صيف عام 2014، لعقوبات أوروبية على تكنولوجيا الطاقة. وتطالب "سيمنس"، في إطار القضية اعتبار الصفقة باطلة وغير قانونية، ما يعني استرجاع توربينات الغاز.

وكان المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف أعلن في وقت سابق أن التوربينات التي نقلت إلى القرم، صنعت في روسيا، ومن مكونات روسية، لكن "سيمنس" قالت إنها تلقت معلومات مؤكدة، تشير إلى أنه تم نقل اثنين على الأقل من توربينات الغاز الأربعة إلى القرم.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي فرض منذ مطلع الشهر الجاري عقوبات جديدة ضد روسيا شملت شخصيات وشركات، زعم أنها على صلة بنقل التوربينات إلى شبه جزيرة القرم.

ويحظر الاتحاد الأوروبي منذ منتصف عام 2014 على الشركات الأوروبية التعامل مع القرم، كما يفرض على شخصيات وكيانات روسية عقوبات في مجال الطاقة والأسلحة والشؤون المالية على خلفية الأزمة الأوكرانية.